

تنمية القرية المصرية.. الإشكاليات والآفاق

د. هويدا عدلي

تؤكد المؤشرات التنموية في مصر على التفاوت القائم بين الحضر والريف، وبالأخص ريف الوجه القبلي. وتأتي في مقدمة الإشكاليات التي تقف عائقاً أمام تنمية الريف المصري، إشكالية المركز والطرف وتجلياتها على مستوى توزيع الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى الفجوة الجغرافية المركبة، وكذلك محدودية تنوع قطاعات الإنتاج. لذلك فإن المنهجية المقترحة لتنمية الريف، يمكن أن تستند إلى ركيزتين أساسيتين، الأولى؛ تحديث قطاع الزراعة، من أجل تحويله إلى قطاع جاذب للعمالة والاستثمار. والثانية؛ تعتمد على تطوير الخدمات الأساسية، خاصة في الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي باعتبارها أحد المداخل الأساسية للحد من الفقر وتحقيق العدالة المكانية؛ وذلك على أساس ضمان معايير الإتاحة والجودة وقدرة الفئات المهمشة على الاستفادة منها والاستدامة. كما يمكن القول إن التحول نحو اللامركزية الإدارية والمالية، يظل وفقاً لما ورد في دستور عام ٢٠١٤ إطاراً أساسياً للإصلاح الإداري والمؤسسي.

٥

تحولات القرية المصرية وحدود فعالية جهود التطوير

أ.د. كامل كمال

شهد الريف المصري عدداً من التحولات الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تزامن معها حدوث تغير في نسق القيم، ونوعية المهن، وكذلك خلل في البناء الطبقي، فضلاً عن تنامي العديد من المشكلات المجتمعية مثل؛ الفقر، والبطالة، وتدني مستوى الخدمات الحكومية والبنية الأساسية. وقد تسبب ذلك في تهميش شرائح اجتماعية ومجتمعات محلية بأكملها، حتى باتت تناضل من أجل الحفاظ على وجودها البيولوجي بعد أن فقدت وجودها الاجتماعي. وشكلت تلك الأوضاع في مجملها بيئة مواتية لانتشار العديد من الظواهر الاجتماعية المرضية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من جانب مؤسسات المجتمع المدني والحكومة من أجل تطوير الريف، إلا أن المؤشرات الإحصائية توضح محدودية استفادة الريفيين من تلك الجهود، كما أنه يغلب عليها التوجه نحو التدخل الرعائي والخدمي، ويغيب عن معظمها برامج التمكين الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري، كذلك تفتقد للتنسيق والتكامل. وقد دفع ذلك القيادة السياسية نحو تنفيذ المشروع القومي لتطوير وتنمية القرية المصرية لمعالجة الآثار المختلفة المصاحبة لتلك التحولات.

٩

اللامركزية وتطوير الإدارة المحلية كألية لتنمية الريف المصري

د. خالد زكريا أمين

حظيت التنمية الريفية باهتمام واضح من جانب الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة؛ حيث تبنت عدداً من المشروعات والبرامج وسعت بصورة جادة إلى التغلب على الفجوات التنموية بين المحافظات المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن التحول نحو اللامركزية يساهم في تعزيز التنمية بوجه عام والتنمية الريفية بشكل خاص، بحيث لا تقتصر على التنمية الريفية، بل تشمل التنمية المحلية بوجه عام، والحد من الفقر، وخفض معدلات البطالة. لذلك، فمن المقترح أن تتبنى مصر استراتيجية للتنمية الريفية تتماشى في طياتها مع استراتيجية التحول نحو اللامركزية، وخاصة فيما يتعلق بالقدرات المحلية سواء؛ المؤسسية أو البشرية في تطبيق استراتيجية التنمية الريفية. ويجب أن تقوم هذه الاستراتيجية بجمع كافة البرامج والمبادرات الموجهة للتنمية الريفية حتى تسير في اتجاه واحد متكامل. وأن تشمل على سياسات تراعي مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، مع تأكيدها على السياسات الاجتماعية بجانب الاقتصادية، وأن تأخذ في اعتبارها العلاقات بين المناطق الريفية والحضرية، وكذلك الأبعاد الإقليمية، وتهدف إلى تعزيز العدالة الجغرافية والمساواة بين الجنسين.

١٤

أوضاع المرأة في القرية المصرية.. أدوار متعددة ومعاناة مركبة

د. مروة نظير

على الرغم من ضخامة الأدوار التي تقوم بها المرأة الريفية، إلا أنها تعاني من مشكلات عديدة ذات طابع اجتماعي بالأساس، تأتي في مقدمتها؛ مشكلة العنف القائم على النوع، والذي يشمل العنف الجسدي، واللفظي، والجنسي، والاقتصادي، والنفسي، ثم إشكالية التمييز ضد النساء وبالأخص ضد الفتيات في إطار مؤسسة الأسرة؛ حيث ينظر إلى الفتى على أنه الساعد الأيمن لوالده، وبالتالي توجه الأسر الريفية لجل اهتمامها بالذكر دون الأنثى. وعلى المستوى الاقتصادي، فهناك عدة عوامل تساهم في تأنيث الفقر، وتسقط الاعتراف بدور المرأة في الاقتصاد الزراعي، وكذلك تسقط حقوقها في المجتمع الذي تعيش فيه. بالإضافة لما سبق، فإن انخراط المرأة في الشؤون العامة بالقرية يكاد يكون معدومًا؛ على اعتبار أن ذلك لا يخصها وأن الشؤون العامة من اختصاص الرجال. ومن ثم فإن تجسير الفجوة بين الأدوار المتعددة التي تضطلع بها النساء الريفيات والتحديات المركبة التي تعوقها عن القيام بهذه الأدوار، يتطلب تدخلاً ممنهجًا يهدف نحو تحسين أوضاع المرأة في القرية المصرية.

٢٠

تأثير ظاهرة الهجرة إلى الخليج وأوروبا على الريف المصري

د. أيمن زهري

تتعدد الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة المصرية إلى الخليج وأوروبا، من خلال التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على مجتمع القرية المصرية، وربما تتجاوزها أيضًا إلى بعض التأثيرات السياسية والبيئية. فبالنسبة للآثار الإيجابية؛ فقد ساهمت في امتصاص الفائض السكاني، وفائض العمالة الزراعية في الريف، وتحويله إلى أسواق عمل أخرى في الخارج. كما تأتي أهمية التحويلات وما أحدثته من نقلة نوعية في الظروف المعيشية للريف المصري، من حيث تحسين ظروف السكن ومكافحة الفقر وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم. وينطبق ذلك على هجرة أبناء الريف إلى الخليج وأوروبا. أما بالنسبة للآثار السلبية؛ فقد انعكست في البنية الثقافية والمجتمعية للقرية المصرية، من خلال التحويلات الاجتماعية التي صاحبت هجرة المصريين إلى الخليج، والتي أصابت القيم والعادات المصرية في مقتل، وأحلت محلها قيم التشدد والتطرف، وتسببت في نقل عادات غريبة عن المجتمع المصري، مثل؛ عادات الأكل والملبس. كما انتشرت أيضًا بسبب الهجرة، قيم المجتمع الاستهلاكي وانتشار ثقافة الهجرة وانخفاض قيمة التعليم، مقابل الكسب السريع من خلال العمل بالخارج.

٢٤